

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر
مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر

التصليح في السفر

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصلاه فى السفر

كاتب:

المجمع العالمى لاهل البيت عليهم السلام

نشرت فى الطباعة:

مجمع جهانى اهل بيت (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	الصلاه فى السفر
٦	اشاره
٦	مقدمه
٦	المسأله فى ضوء الكتاب العزىز
١٠	المسأله فى ضوء السنه النبويه الشرفه
١٣	المسأله عند الصحابه والفقهاء
١٣	اشاره
١٤	ادله القائلين بالرخصه
١٩	المسأله فى ضوء مدرسه أهل البيت
٢٠	عثمان بن عفان مؤسس احدوئه الإتمام فى السفر
٢٥	نظره فى أعمار عثمان
٢٧	خلاصه البحث
٢٨	پاورقى
٣٧	تعرف مركز

مولف: مجمع العالمى لاهل البيت

مقدمه

من جمله ما اختلفت فيه مدرسه اهل البيت (عليهم السلام) الفقيهيه عن مشهور اهل السنّه، مسأله الصلاه فى السفر، حيث حكم فيها مذهب اهل البيت (عليهم السلام) بوجوب قصر الصلاه الرباعيه على المسافر وجوباً تعينياً، وبذلك قالت الحنفيه من اهل السنّه، وخالف الحنابله والأوزاعى والمالكيه والشافعيه فى ذلك، حيث قالوا: بأنّ القصر رخصه، وأنّ المكلف مخير بين القصر والإتمام. ثم اختلفوا فيما بينهم، فذهب جماعه منهم الى أفضليه القصر، وذهب آخرون الى أفضليه التمام [١]. ونقطه الاجماع بين المسلمين فى المسأله أصل مشروعيه القصر بالنسبه الى المسافر، حتّى قال العلامة الحلى: «لو جحد جاحد جواز القصر فى السفر كفر» [٢] وقال الجزيرى: «وقد أجمعت الأئمّه على مشروعيه القصر» [٣]. ولأجل استجلاء الحقيقه لابد لنا من عرض المسأله على الكتاب العزيز، ثم على السنّه النبويه الشريفه.

المسأله فى ضوء الكتاب العزيز

لقد تعرّض القرآن الكريم لهذه المسأله فى آيه من سوره النساء، هى قوله تعالى: (وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاه إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إنّ الكافرين كانوا لكم عدوّاً مبيناً) [٤] وفقه المسأله فى ضوء الآيه يتطلب معالجه نقطتين هما: ١ _ إثبات أن الحكم فى الآيه يقبل التعميم لكل سفر: فإنّ كلمه الضرب الوارده فى صدر الآيه جاءت كناية عن السفر. والآيه وإن أطلقت الضرب بما يفيد أن المراد كل سفر يقوم به الإنسان، إلا أن ذيل الآيه اشتمل على ما يفيد سفرأ خاصاً هو سفر الجهاد، حيث قالت: «إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوّاً مبيناً»، فإن هذه العبارة تناسب سفر الجهاد. إلا أنّ إجماع المسلمين قائم على عموم حكم القصر لكل سفر

شرعى، وهناك من خصصه بسفر الحج والجهاد والعمرة، وقد نسب الى ابن مسعود، وقال به فقهاء الظاهريه [5]، ونسب الى عائشه قول شاذ، بأنَّ القصر لا يجوز إلا فى الخوف وهو الجهاد [6]. وأجاب الفخر الرازى عن عدم التقيّد بذيل الآيه الدال فى ظاهره على التخصيص بسفر الجهاد بأنّ: «كلمه (إن) وكلمه (إذا) يفيدان أن عند حصول الشرط يحصل المشروط، ولا يفيدان أن عند عدم الشرط يلزم عدم المشروط... وإذا ثبت هذا فنقول: قوله تعالى: (إن خفتن) يقتضى أن عند حصول الخوف تحصل الرخصه، ولا- يقتضى أن عند عدم الخوف لا- تحصل الرخصه، وإذا كان كذلك كانت الآيه ساكنه عن حال الأمن بالنفى وبالإثبات، وإثبات الرخصه حال الأمن بخير الواحد يكون إثباتاً لحكم سكت عنه القرآن بخير الواحد، وذلك غير ممتنع، إنّما الممتنع إثبات الحكم بخير الواحد على خلاف ما دلّ عليه القرآن، ونحن لا نقول به، فإن قيل: فعلى هذا لما كان هذا الحكم ثابتاً حال الأمن وحال الخوف فما الفائدة فى تقييده بحال الخوف؟ قلنا إن الآيه نزلت فى غالب أسفار النبى (صلى الله عليه وآله)، وأكثرها لم يخل عن خوف العدو، فذكر الله هذا الشرط، من حيث إنّهُ هو الأغلب فى الوقوع...» [7]. ومحصل هذا الجواب نفى دلالة أدوات الشرط على المفهوم واقتصار دلالتها على المنطوق. فالآيه متعرّضه لحال الجهاد، وبقي حال الأمن مسكوتاً عنه، فجاءت السنّه النبويه وأخبرت عن إلحاق حكم صلاه المسافر لغير الجهاد بحكم صلاه المسافر للجهاد. واحتمل أمين الإسلام الطبرسى فى مجمع البيان: «أن يكون ذكر الخوف فى الآيه قد خرج مخرج الأعمّ والأغلب عليهم فى أسفارهم، فأنهم كانوا يخافون الأعداء فى عامتها، ومثله

فى القرآن الكرىم كثرٌ» [٨]. وأجاب العلامه الطباطبائى إجابهُ أُخرى، حىث قال: «إنّ بدء تشرىع القصر فى الصلاه إنّما كان عند خوف الفتنه، ولا- ىنافى ذلك أن ىعمّ التشرىع ثانياً جمىع صور السفر الشرعى، وإن لم ىجامع الخوف، فإنّما الكتاب ىبىن قسماً منه، والسّنّه ىبىن شموله لجمىع الصور» [٩]. ٢ _ إىبات أصل مشروعيه قصر الصلاه فى السفر من المسلم به أن الآيه متكفّله لىبان أصل مشروعيه قصر الصلاه فى السفر، وهذا المقدار لا شك فىه ولا تردىد لما فى الآيه من قوله تعالى: (فلىس علىكم جناح أن تقصّروا من الصلاه). إنّما النقطه التى وقعت محلاً للبحث بىن المذاهب الإسلاميه هى: هل أن القصر المذكور فى الآيه عزىمه أم رخصه؟ وهل أن المسافر ملزم بالقصر أم مخرّ بىنه وىبىن التمام؟ وبمقدار ما كانت النقطه الأولى مسلمّه وموردأ لاتفاق المسلمين عليها. جاءت النقطه الثانيه مثيره للبحث والمناقشه بىن فقهاىهم ومذاهبهم المختلفه، ومنشأ البحث والنقاش عبارهُ: (فلىس علىكم جناح أن تقصروا) من الآيه. فمثل هذا التعبير قد ورد فى القرآن الكرىم فى موارد الوجوب تاره وموارد الإباحه تاره أُخرى، فمن موارد الوجوب، قوله تعالى: (فمن حجّ البيت أو اعتمر فلا- جناح علىه أن يطوّف بهما) [١٠]، ومن موارد الإباحه قوله تعالى: (لىس علىكم جناح أن تأكلوا جمىعاً أو أشتاتاً) [١١] وقوله تعالى: (لىس علىكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) [١٢]. وحينئذ فعبارهُ: «لىس علىكم جناح» لوحدها وفى حدّ نفسها لا تثبت وجوباً ولا إباحه، وإنّما الوجوب والإباحه ىثبتان بأدله أُخرى قرآنيه أو نبويه، وهذا ما ىدلّ علىه خبر زرارهُ ومحمد ابن مسلم عن الإمام الصادق (علىه السلام)، إنّهما قالا لأبى جعفر (علىه

السلام): «ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي؟ وكم هي؟ قال: إن الله تعالى يقول: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) فصار التقصير واجباً في السفر كوجوب التمام في الحضر، قالاً: قلنا أنه قال: (لا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة)، ولم يقل إفعال، فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام؟ قال: أوليس قال تعالى في الصفا والمروه: (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) ألا- ترى أن الطواف واجب مفروض، لأن الله تعالى ذكرهما في كتابه وصنعهما نبيه؟ وكذا التقصير في السفر شيء صنع رسول الله وذكره الله في الكتاب» [١٣]. وهذا الجواب يصلح للرد على من آمن بدلاله الآية على جواز القصر دون وجوبه، وفي مقدمتهم الإمام الشافعي، الذي أورد أربع آيات ورد فيها التعبير بنفي الجناح في موارد الإباحة واستدل من خلال ذلك بأن آية التقصير تفيد أن القصر رخصه لا عزمه، دون أن يذكر آية نفي الجناح في الطواف التي ذكرها الإمام الصادق (عليه السلام) الواردة في مورد واجب هو الطواف في الحج [١٤]. هذا من الناحية القرآنية، فإن قيل: إن الناحية اللغوية تساعد على الرخصه ولا تساعد على العزيمة، وحينئذ كيف سيتم التطبيق بين هذه الناحية وبين الناحية القرآنية التي وجدناها مرددة بين العزيمة والرخصه؟ فالجواب ما يمكن اقتناصه من كلام العلامة الطباطبائي (رضي الله عنه) حيث كتب يقول: «إن المقام مقام تشريع ويكفي فيه مجرد الكشف عن جعل الحكم، من غير حاجة إلى استيفاء جميع جهات الحكم وخصوصياته، ونظير الآية بوجه قوله تعالى: (وأن تصوموا خيراً لكم) [١٥]، وكأن الحكم بالوجوب مركب من مرتبتين، الأولى مرتبه نفى

الحرمة، والثانيه مرتبه اثبات الوجوب، ونفى الجناح وإن كان ناظراً الى المرتبه الأولى، لكنه ليس مختصاً بها، فقد يكون الخطاب مستتبناً للوجوب، لكنه لأجل غرض معيّن لا- يصرّح به فيكتفى بذكر المرتبه الأولى فقط، وهذا المعنى يلتئم مع ما ذكره الزمخشري في تفسيره، حيث كتب يقول: «فإن قلت فما تصنع بقوله: (فليس عليكم جناح أن تقصّروا)؟ كأ نهم ألفوا الإتمام فكانوا مظنّه لأن يخطر ببالهم، أن عليهم نقصاناً في القصر، فنفي عنهم الجناح لتطيب أنفسهم بالقصر ويطمئنوا إليه» [١٦]. وحينما يتردد حكم المسأله في ضوء القرآن الكريم بين العزيمه والرخصه، ولا نجد طريقاً قرآنياً لترجيح أحدهما على الآخر، لا بد وأن نحولها الى السنّه النبويه لتتبيّن حكمها التفصيلي فيها.

المسأله في ضوء السنّه النبويه الشريفه

أتّضح ممّا سبق البعد القرآني من مسأله قصر الصلاه في السفر، وأن كلمه «لا جناح» الوارده في آيه التقصير، قد استعملها القرآن، تاره في الوجوب وأخرى في الإباحه، وإنّها في هذه الآيه تقبل الوجهين، وإنّ فرز الوجه المقصود فيها يتم من خلال اللجوء الى السنّه النبويه. وإذا جئنا الى السنّه النبويه نستنتجها في هذه المسأله، وجدناها متضافره الدلاله على الوجوب. وإليك سلسله ممّا ورد في ذلك: ١ _ عن أبي حنظله قال: سألت ابن عمر عن الصلاه في السفر، فقال: ركعتان سنّه النبي (صلى الله عليه وآله)، وفي لفظ البيهقي: قصر الصلاه في السفر سنّه رسول الله (صلى الله عليه وآله) [١٧]. ٢ _ عن عبدالله بن عمر قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله): أأتانا ونحن في ضلال فعلمنا، فكان فيما علمنا: أن الله عز وجل أمرنا أن نصلّي ركعتين في السفر [١٨]. ٣ _ عن سلمان قال: فرضت الصلاه

ركعتين ركعتين، فصلاًها رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمكّه حتى قدم المدينة، وصلّاها بالمدينة ما شاء الله، وزيد في صلاة
الحضر ركعتين، وتركت الصلاة في السفر على حالها [١٩]. ٤ _ وعن أبي هريره أنّه قال: أيها الناس إنّ الله عزّ وجلّ فرض لكم
على لسان نبيكم (صلى الله عليه وآله) الصلاة في الحضر أربعاً، في السفر ركعتين [٢٠]. ٥ _ عن ابن مسعود قال: من صلى في
السفر أربعاً أعاد الصلاة [٢١]. ٦ _ عن أنس بن مالك قال: خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) من المدينة الى مكه
فكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة [٢٢]. ٧ _ عن عمر بن الخطاب عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: صلاة المسافر
ركعتان، حتى يؤوب الى أهله أو يموت [٢٣]. ٨ _ عن عمران بن حصين قال: ما سافرت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)
سفرًا قطّ إلاّ صلى ركعتين حتى يرجع، وحججت مع النبي (صلى الله عليه وآله) فكان يصلي ركعتين حتى يرجع الى المدينة،
وأقام بمكه ثماني عشره لا يصلي إلاّ ركعتين، وقال لأهل مكه: صلّوا أربعاً فإنّنا قوم سفر [٢٤]. ٩ _ عن ابن عباس قال: فرض الله
الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعه. وفي لفظ لمسلم: أن الله عزّ وجلّ فرض الصلاة
على لسان نبيكم (صلى الله عليه وآله) على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً [٢٥]. ١٠ _ عن عبدالله بن عمر قال: كان رسول
الله (صلى الله عليه وآله) إذا خرج من هذه المدينة لم يزد على ركعتين حتى يرجع

اليها، وفي لفظ: صحبت رسول الله فكان لا يزيد في السفر على الركعتين [٢٦]. ١١ _ عن يعلى بن أمية قال: سألت عمر بن الخطاب قلت: ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة... الآية. وقد أمن الناس؟ فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن ذلك فقال: صدقه تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته [٢٧]. ١٢ _ عن عمر: أن صلاة السفر ركعتان، والجمعه ركعتان، والعيد ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد. وفي لفظ: على لسان النبي (صلى الله عليه وآله) [٢٨]. ١٣ _ عن عائشه قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر. وفي لفظ ابن حزم من طريق البخاري: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ففرضت أربعاً، وتركت صلاة السفر على الأولى. وفي لفظ أحمد: كان أول ما افترض على رسول الله (صلى الله عليه وآله) الصلاة ركعتان ركعتان إلا المغرب فإنها كانت ثلاثه، ثم أتم الله الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعاً في الحضر وأقر الصلاة على فرضها الأول في السفر [٢٩]. هذا بعض ممّا ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) من أخبار وأحاديث تفيد وجوب القصر. أترى مع هذه الأحاديث مجالاً للقول، بأن القصر في السفر رخصه لا - عزيمة؟! ولو كان يسوغ الإتمام في السفر لكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يُعرب عنه بقول أو بفعل ولو يأتيناه في العمر مرّة واحده لبيان جوازه، كما كان يفعل في غير هذا المورد، أخرج مسلم في صحيحه [٣٠] من حديث بريده، قال: كان النبي (صلى الله عليه وآله) يتوضأ عند

كل صلاة فلما كان يوم الفتح صَلَّى صلوات بوضوء واحد فقال له عمر: إنك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه؟ فقال: عمداً صنعته يا عمر؟ قال الشوكاني بعد ذكر الحديث: أى لبيان الجواز [٣١].

المسألة عند الصحابه والفقهاء

إشارة

عن ابن عباس قال: من صَلَّى في السفر أربعاً كمن صَلَّى في الحضر ركعتين [٣٢]. عن السائب بن يزيد الكندي قال: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر [٣٣]. عن أبي الكنود عبد الله الأزدي قال: سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال: ركعتان نزلتا من السماء، فإن شئتم فردوهما [٣٤]. عن حفص بن عمر قال: انطلق بنا أنس بن مالك الى الشام الى عبد الملك ونحن أربعون رجلاً من الأنصار ليفرض، لنا فلما رجع وكنا بفتح الناقه صَلَّى بنا الظهر ركعتين ثم دخل فسطاطه، وقام القوم يضيفون الى ركعتيهم ركعتين آخرين، فقال: قَبِّحَ اللهُ الوجوه، فوالله ما أصابت السنه ولا قبلت الرخصة، فأشهد لسمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: إن قوماً يتعمقون في الدين يمرقون كما يمرق السهم من الرّميه [٣٥]. عن عبد الله بن عمر قال: الصلاة في السفر ركعتان من خالف السنه فقد كفر [٣٦]. عن ثمامه بن شراحيل قال: خرجت الى ابن عمر فقلت: ما صلاة المسافر؟ قال: ركعتين ركعتين، إلا صلاة المغرب ثلاثاً. قلت: رأيت إن كنا بندي المجاز؟ قال: ما ذو المجاز؟ قلت: مكان نجتمع فيه ونبيع فيه نمكث عشرين ليله أو خمس عشره ليله. فقال: يا أيها الرجل كنت بأذربيجان لا أدري قال: أربعه أشهر أو شهرين، فرأيتهم يصلونها ركعتين ركعتين، ورأيت نبي الله (صلى الله عليه وآله) بصر عيني يصلها ركعتين، ثم نزع إلى

بهذه الآية: (لقد كان لكم فى رسول الله اسوه حسنه) [٣٧]. عن إبراهيم: أنّ عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) صلى الظهر بمكة ركعتين فلما انصرف قال: يا أهل مكة إنّ قوم سفر، فمن كان منكم من أهل البلد فيكمل. فأكمل أهل البلد [٣٨]. عن عمر بن عبدالعزيز قال: الصلاة فى السفر ركعتان حتماً لا يصحّ غيرهما [٣٩]. وذهب عمر وابنه، وابن عباس، وجابر، وجبير بن مطعم، والحسن، والقاضى اسماعيل، وحماد بن أبى سليمان، وعمر بن عبدالعزيز، وقتاده والكوفيين الى أنّ القصر واجب فى السفر [٤٠]. وهذه الدرجه الكبيره من الاتفاق بين الصحابه؛ المعتضده باتفاق كبير آخر من الفقهاء فى عصر التابعين، لا تظهر عادة إلا فى الأحكام الواضحه المتأخمه للضروريات من الدين. ومع هذه الأحاديث النبويه الكثيره والواضحه، وهذا القدر الكبير من الاتفاق بين الصحابه، والدرجه الكبيره من تأييد الفقهاء من التابعين، من أين تأتى فرصه لقائل أن يقول: إنّ القصر فى السفر رخصه لا عظيمه؟ ولو كان هناك ترخيص لبيّنه النبى (صلى الله عليه وآله) بصلاه واحده رباعيه تامه فى سفر، ولما خفى مثل ذلك على أكابر الصحابه. كيف وقد انتقد الصحابه _ كما مضى ويأتى _ من أتمّ الصلاه فى السفر انتقاداً مرّاً؟!

أدله القائلين بالرخصه

المتتبع لأدله القائلين بالرخصه يجدهم متمسكين بالوجه التاليه: ١ _ آيه التقصير بيان أنّ عبارته: (ليس عليكم جناح أن تقصروا) الوارده فيها تفيد الرخصه لا عظيمه، وقد مرّ أنّ أشدّ المتمسكين بهذا الوجه الإمام الشافعى فى كتابه الأمّ واعتمد عليه الماوردى فى الحاوى الكبير [٤١] وأيده الفخر الرازى فى تفسيره [٤٢] وابن قدامه فى المغنى [٤٣] وهكذا سائر القائلين بالرخصه. وقد مرّ فيما

مضى أن هذا الوجه مميّلاً - يمكن الاعتماد عليه، لأن القرآن الكريم قد استعمل هذا اللون من التعبير، فيما هو واجب وما هو مباح، ومع وجود مثل هذه الحالة لا يتاح لنا تمييز العبارة المذكورة في آية التقصير، هل أُنْهتْ جاءت للدلالة على الوجوب أم الإباحة؟ ٢ - حديث يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: (فليس عليكم جناح أن تقصروا إن خفتن أن يفتنكم الذين كفروا)؟ فقال: عجبت مميّلاً عجبت منه فسألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: «صدقه من الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». حيث استدلل القائلون بالرخصة بهذا الحديث، باعتبار أن الصدقة لا يجب أخذها [٤٤]. وهذا الوجه أضعف من سابقه، فإن الصدقة التي لا يجب أخذها إنما هي صدقة الناس التي قد تؤخذ لأجل الحاجة وقد ترد لأجل الحفاظ على العزّة ودفع الذلّة المترتبة على أخذها، ولا ذلّ في أخذ صدقة الله حتى ترد، بل أخذها عين العزّة، فقياس صدقة الله على صدقة الناس باطل واضح، وأوضح منه قول النبي (صلى الله عليه وآله): «فاقبلوا صدقته»، والأمر دالّ على الوجوب، فالأولى الاستدلال بالآية على العزيمة لا الرخصة، كما استدلل به ابن حزم [٤٥]. ثم إنّ ردّ الصدقة يقاس على مقام المعطى، فإنّ صدقة المساوى للمساوى يسهل ردّها، وكلّما ارتفع مقام المعطى صُعب على الآخذ ردّ صدقته، وأصبح ردّها نوعاً من الإهانة له، ولا مقام أعلى من مقام الله سبحانه وتعالى، وردّ صدقته أسوء الأدب معه، وقد نقل الإمام الصادق (عليه السلام) عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: «إنّ الله عزّ وجلّ تصدق على مرضى أمتي ومسافريها، بالتقصير والإفطار، أيسرّ أحدكم إذا تصدّق بصدقه

أن تردّ عليه» [٤٦]. ٣_ واستدلّوا أيضاً بحديث عائشه أنّها قالت: خرجت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) في عمره رمضان فأفطر وصمّت، وقصّير وأتممت، فقلت يا رسول الله بأبي أنت وأُمّي أفطرت وصمّت وقصّرت وأتممت؟ فقال (صلى الله عليه وآله): أحسنت. قال ابن قدامه في المغنى: «رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وهذا صريح في الحكم». غير أن الذى يطالع المسند المذكور، وروايات عائشه المذكوره فيه لا يجد فيه هذه الروايه، نعم رواها الدارقطنى فى سننه، تاره عن الأسود وأخرى عن ابنه عبدالرحمن [٤٧]. ولأجل ما يستلزم هذا الحديث من نسبه النقص الى شخصيه عائشه، قال ابن القيم الجوزيه: «سمعت من شيخ الإسلام ابن تيميه يقول: هذا الحديث كذب على عائشه، ولم تكن عائشه تصلى بخلاف صلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسائر الصحابه، وهى تشاهدهم يقصرون ثم تتم هى وحدها بلا موجب... الخ» [٤٨]. ثم إلتفت ابن قيم الجوزيه الى نقض آخر يرد على حديث عائشه، وهو تناقض هذا الحديث مع حديث آخر مروى عنها ذكرناه آنفاً وهو أنّ: الصلاه فرضت ركعتين فزيد فى صلاه الحضر وأقرت صلاه السفر، فقال ابن القيم: «كيف وهى القائله: فرضت الصلاه ركعتين فزيد فى صلاه الحضر وأقرت صلاه السفر، فكيف يظن أنّها تزيد على ما فرض الله وتخالف رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأصحابه، قال الزهرى لعروه لما حدّثه عن أبيه عنها بذلك: فما شأنها تتم الصلاه؟ فقال: تأوّلت كما تأوّل عثمان، فإذا كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد حسّن فعلها وأقرّها عليه فما للتأويل حينئذ من وجه، ولا يصح أن يضاف إتمامها

الى التأويل على هذا التقدير» [٤٩]. ومما يشهد لعدم صحه الحديث، أن أصحاب السنن والسير ينفون وجود عمره للرسول (صلى الله عليه وآله) في شهر رمضان، ويؤكدون أنه (صلى الله عليه وآله) قد اعتمر في حياته ثلاث مرات، في ذى القعدة ومرة أخرى كانت مقرونه مع الحج في ذى الحجة، وهى التى فى حجه الوداع. ذكر ذلك صاحب السيره الحلبيه وأكّده بأخبار نقلها عن صحيح البخارى وصحيح مسلم، منها خبر عن عائشه، كما نقل عن ابن القيم، أن خبر عائشه فى عمره رمضان خطأ نسب إليها [٥٠]. من هذا كله يتضح الى أى حدّ من الضعف يتّسم به كلام ابن قدامه؟ ٤ _ واستدلّوا أيضاً بحديث مروى عن عائشه تقول فيه: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يتمّ فى السفر ويقصر [٥١]. أورده الدارقطنى فى سننه بثلاثة أسانيد: الأول والثالث منها ضعيفان عنده، والثانى بسند صحيح عنده [٥٢]. ويرد عليه _ وعلى سابقه أيضاً _ أنه مخالف لعمل الصحابه، ومعارض للسيره النبويه الثابته على القصر فى السفر بعشرات الأدله المذكوره سابقاً، ومنها أحاديث روتها عائشه نفسها وحينما يدور الأمر بين طرح حديث واحد وعشرات الأحاديث المعارضه له، لا يمكننا إلاّ العمل بالأحاديث الكثيره وطرح الحديث الواحد. بل إن بعض أعلام السنّه قد صرّح بأن هذا الحديث غير صحيح. قال ابن القيم بعد أن ذكر الحديث: «فلا يصح. وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميه يقول: هو كذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله). وقد روى: «كان يقصر وتتم» الأول بالياء آخر الحروف والثانى بالتاء المثناه من فوق. وكذلك: «يفطر وتصوم» أى تأخذ هى بالعزيمه فى الموضعين.

قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله (صلى الله عليه وآله) وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم. كيف والصحيح عنها أن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الى المدينة زيد في الحضر، وأقرت صلاه السفر فكيف ظن بها _ مع ذلك _ أن تصلي بخلاف صلاه النبي (صلى الله عليه وآله) والمسلمين معه. قلت: وقد أتمت عائشه بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله). قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان، وإن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يقصر دائماً، فركب بعض الرواه من الحديثين حديثاً. وقال: فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقصر وتتم هي. فغلط بعض الرواه فقال كان يقصر ويتم، أي هو» [٥٣]. ونقل الشوكاني استنكار الإمام أحمد لهذا الحديث واستبعاد صحته باعتبار أن عائشه كانت تتم الصلاة [٥٤]. ٥ _ واستدلوا أيضاً بإجماع الصحابه، قال ابن قدامه: «وعن أنس قال: كنا _ أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ نسافر فبعضنا يقصر وبعضنا يصوم وبعضنا يفطر وبعضنا فلا يعيب أحد على أحد، ولأن ذلك اجماع الصحابه رحمه الله عليهم، بدليل أن فيهم من كان يتم الصلاة ولم ينكر الباقر عليه» [٥٥]. ولم يعلم هل أن سفرهم هذا كان في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) أم بعد وفاته؟ ويرد على هذا الوجه أن عمل الصحابه هذا واجماعهم، إن كان في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) فهو ليس بحجه، إذ لا يحتج بعمل الصحابه والنبي (صلى الله عليه وآله) بين ظهرائهم، إلا إذا قامت على أنه

(صلى الله عليه وآله) قد اطلع ولكن فيكون سكوته الحجج لا عملهم، وليس من دليل هنا على أنه (صلى الله عليه وآله) قد اطلع، وإن كان بعد وفاتهم فقد مضى أن المشهور بين الصحابة كان هو القصر، وحينما أتم عثمان احتج عليه بعض الصحابة بما جعله يدافع عن نفسه ببعض الأعذار، وهذه الأعذار بحد نفسها دليل على أن القول بالتمام كان شاذاً بين الصحابة. على أن الخبر الذي ذكره ابن قدامة فيه زياده، وقد أورده مسلم في صحيحه دون كلمه: «يتم بعضنا ويقصر بعضنا» [٥٦] ولعلها زيدت في الحديث من قبل القائلين بالرخصه. هذه جمله الوجوه التي استدلل بها القائلون بالرخصه، وقد تبين أنها ضعيفه لا يمكن الإعتماد عليها.

المسأله فى ضوء مدرسه أهل البيت

ولأجل هذه الأسباب، أعنى ضعف أدله القول بالرخصه، وقوه أدله القول بالعزيمه، ووضوح تعين القصر فى سنه النبى (صلى الله عليه وآله) وعمل الصحابه، وعدم وجود مخالف له طيله عهد الخليفه الأول والثانى وشطراً من خلافه الخليفه الثالث، اختارت مدرسه أهل البيت القول بالعزيمه ونصّ أئمه أهل البيت (عليهم السلام) على ذلك نصاً قاطعاً وصريحاً، وقد مرّ آنفاً خبر زراره ومحمد بن مسلم الصريح فى ذلك عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وهناك أخبار أخرى فى ذلك لا تقل عنه صراحه، كالمروى عن الصادق (عليه السلام) «الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شىء، إلا المغرب ثلاث» [٥٧]، وسئل الإمام الصادق عمن صلى الظهر أربعاً فى السفر فأجابه (عليه السلام): «أعد» [٥٨]. وقد انعكس ذلك على الفقه الإمامى بوضوح تام لا مزيد عليه، قال الشيخ الطوسى: «التقصير فى السفر فرض وعزيمه... والقول بأن التقصير عزيمه مذهب على (عليه السلام) وعمر...» [٥٩]

. وقال الطبرسى فى مجمع البيان: «قد أجمعت الطائفة على ذلك وعلى أنه ليس بقصر...» [٦٠]. وقال العلامة الحلى: «القصر عظيمه فى السفر واجب، لا رخصه يجوز تركها، عند علمائنا أجمع، فلو أتمّ عامداً بطلت صلاته وبه قال على (عليه السلام) وعمر وحماد بن أبى سليمان والثورى وأصحاب الرأى» [٦١]. وقال الشيخ النجفى فى الجواهر: «أنه فى محلّه من الرباعيه عظيمه لا رخصه بلا- خلاف، بل هو مجمع عليه نقلاً وتحصيلاً، بل لعلّه من الضروريات والنصوص ظاهره وصريحه فيه» [٦٢]. فالمسأله اتّفاقية مجمع عليها فى مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وعند صحابه الرسول (صلى الله عليه وآله) أيضاً قبل خلافة عثمان بن عفّان، ولم يظهر القول بالرخصه إلا فى زمن هذا الخليفه وعلى يده.

عثمان بن عفان مؤسس احدثه الإتمام فى السفر

إنّ الشواهد التاريخيه القطعيه تدلّ بوضوح على أن الخليفه الثالث كان المؤسس لهذه الأحداث، لم يسبقه إليها أحد ولم تظهر قبل زمانه، ثم هو لم يستند فيها الى دليل من كتاب أو سنّه وإتما هو رأى رآه لأسباب من عند نفسه. روى الطبرى فى تاريخه وغيره: حجّ بالناس فى سنه (٢٩ هـ) عثمان فضرب بمنى فسطاطاً، فكان أول فسطاط ضربه عثمان بمنى، وأتمّ الصلاه بها وبعرفه، فذكر الواقدى «بالإسناد» عن ابن عباس قال: إن أوّل ما تكلم الناس فى عثمان ظاهراً أنه صلّى بالناس بمنى فى ولايته ركعتين، حتى إذا كانت السنه السادسه أتمّها، فعاب ذلك غير واحد من أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله)، وتكلم فى ذلك من يريد أن يكثر عليه حتى جاءه على (عليه السلام) فيمن جاءه فقال: والله ما حدث امرٌ ولا قدم عهدٌ ولقد عهدت نبيك (صلى الله عليه وآله) يصلّى ركعتين.

وعن عبدالملك بن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن عمه، قال: صَلَّى عثمان بالناس بمنى أربعاً، فأتى آت عبدالرحمن بن عوف فقال: هل لك في أخيك؟ قد صَلَّى بالناس أربعاً، فَصَلَّى عبدالرحمن بأصحابه ركعتين، ثم خرج حتى دخل على عثمان، فقال له: ألم تصلِّ في هذا المكان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) ركعتين؟ قال: بلى، قال: ألم تصلِّ مع أبي بكر ركعتين؟ قال: بلى قال: أفلم تصلِّ مع عمر ركعتين؟ قال: بلى قال: ألم تصلِّ من خلافتك ركعتين؟ قال: بلى. قال عثمان: فاسمع مني يا أبا محمد إني اخبرت أن بعض من حجَّ من أهل اليمن وجفاه الناس قد قالوا في عامنا الماضي: أن الصلاة للمقيم ركعتان هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين. وقد اتخذت بمكة أهلاً- فأريت أن أصلي أربعاً للخوف ما أخاف على الناس، وأخرى قد اتخذت بها زوجة، ولي بالطائف مال، فربما اطلعتة فأقمت فيه بعد الصدر. فقال عبدالرحمن بن عوف: ما من هذا شيء لك فيه عذر، أما قولك: اتخذت أهلاً. فزوجتك بالمدينة تخرج بها إذا شئت، وتقدم بها إذا شئت، إنما تسكن بسكناك. وأما قولك: ولي مال بالطائف. فإن بينك وبين الطائف مسيره ثلاثة ليال وأنت لست من أهل الطائف. وأما قولك: يرجع من حج من أهل اليمن وغيرهم، فيقولون: هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين وهو مقيم، فقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ينزل عليه الوحي والناس يومئذ الاسلام فيهم قليل، ثم أبو بكر مثل ذلك، ثم عمر، فضرب الإسلام بجراحه فصلَّى بهم عمر حتى مات ركعتين. فقال عثمان: هذا رأى رأيت. قال: فخرج عبدالرحمن فلقى ابن مسعود فقال: أبا محمد غير ما يعلم؟ قال، قال: فما

أصنع؟ قال اعمل أنت بما تعلم، فقال ابن مسعود: الخلف شرٌّ، قد بلغني أنه صَلَّى أربعاً فصليت بأصحابي ركعتين، وأما الآن فسوف يكون الذي تقول، يعنى نصلي معه أربعاً [٦٣]. فقد أخرج الشيخان وغيرهما بالإسناد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: صَلَّى بنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمنى ركعتين، وأبو بكر بعده وعمر بعد أبي بكر وعثمان صدرأ من خلافته رضي الله عنهم، ثم إن عثمان صَلَّى بعد أربعاً، فكان ابن عمر إذا صَلَّى مع الإمام صَلَّى أربعاً، وإذا صَلَّى وحده صَلَّى ركعتين [٦٤]. وفي لفظ ابن حزم: أن ابن عمر كان إذا صَلَّى مع الإمام بمنى أربع ركعات، انصرف الى منزله فصلي فيه ركعتين أعادها [٦٥]. وأخرج مالك في الموطأ عن عروه: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صَلَّى الرباعيه بمنى ركعتين، وأن أبا بكر صَلَّىها بمنى ركعتين، وأن عمر بن الخطاب صَلَّىها بمنى ركعتين، وأن عثمان صَلَّىها بمنى ركعتين شطر إمارته ثم أتمها بعد [٦٦]. وأخرج النسائي في سننه عن أنس بن مالك أنه قال: صَلَّىت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمنى ومع أبي بكر وعمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرأ من إمارته [٦٧]. وبإسناده عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صَلَّى عثمان بمنى أربعاً حتى بلغ ذلك عبد الله، فقال: لقد صَلَّىت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) ركعتين. الحديث. ورواه إمام الحنابلة أحمد في المسند. وأخرج حديث أنس المذكور في مسنده ولفظ: صَلَّى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الصلاة بمنى ركعتين وصَلَّاهَا أبو بكر بمنى ركعتين، وصَلَّاهَا عمر بمنى ركعتين، وصَلَّاهَا عثمان بن

عفان بمنى ركعتين أربع سنين ثم أتمها بعد [٦٨]. وأخرج الشيخان وغيرهما بالاسناد عن عبدالرحمن بن يزيد قال: صلى بنا عثمان بن عفان رضى الله عنه بمنى أربع ركعات، فقبل ذلك لعبدالله بن مسعود فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمنى ركعتين، وصليت مع أبى بكر رضى الله عنه بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمنى ركعتين، فليت حظى من أربع ركعات ركعتان متقبلتان [٦٩]. وأخرج أبو داود وغيره عن عبدالرحمن بن يزيد، قال: صلى عثمان رضى الله عنه بمنى أربعاً، فقال عبدالله: صليت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) ركعتين، ومع أبى بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرأ من إمارته ثم أتمها، ثم تفرقت بكم الطرق، فلوددت أن لى من أربع ركعات ركعتين متقبلتين. قال الأعمش: فحدثنى معاوية بن قرة عن أشياخه: أن عبدالله صلى أربعاً، فقبل له: عبت على عثمان ثم صليت أربعاً؟ قال الخلفاء شر [٧٠]. روى ابن حزم فى المحلى من طريق سفيان بن عيينه عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: اعتل عثمان وهو بمنى، فأتى عليّ فقبل له: صل بالناس فقال: إن شئت صليت لكم صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، يعنى ركعتين، قالوا: لا، إلا صلاة أمير المؤمنين _ يعنون عثمان _ أربعاً فأبى [٧١]. وأخرج الطبرانى واحمد باسناد صحيح من طريق عباد بن عبدالله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية حاجياً، قدمنا معه مكة قال: فضلى بنا الظهر ركعتين ثم انصرف الى دار الندوة، قال: وكان عثمان حين أتم الصلاة فإذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء الآخر

أربعاً أربعاً، فإذا خرج إلى منى وعرفات قصير الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة حتى يخرج من مكة؟ فلما صلى بنا الظهر ركعتين نهض إليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا- له: ما عاب أحد ابن عمك بأقبح ما عبت به، قال لهما: وما ذاك؟ قال فقالا له: ألم تعلم أنه أتم الصلاة بمكة؟ قال: فقال لهما: ويحكما وهل كان غير ما صنعت؟ قد صليتهما مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومع أبي بكر وعمر رضى الله عنهما. قالوا: فإن ابن عمك قد أتمها وإن خلافاك إياه له عيب، قال: فخرج معاوية إلى العصر فصلاها بنا أربعاً [٧٢]. وأخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: كنا مع عبدالله بن مسعود بجمع، فلما دخل مسجد منى فقال: كم صلى أمير المؤمنين؟ قالوا: أربعاً. فصلى أربعاً. قال: فقلنا: ألم تحدثنا أن النبي (صلى الله عليه وآله) صلى ركعتين، وأبا بكر صلى ركعتين؟ فقال: بلى وأنا أحدثكموه الآن، ولكن عثمان كان إماماً فما أخالفه والخلاف شرٌّ [٧٣]. وأخرج إمام الحنابلة أحمد في مسنده عن عبدالله بن عمر، قال: خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) فكان يصلى صلاة السفر - يعني ركعتين - ومع أبي بكر وعمر وعثمان ست سنين من امرته، ثم صلى أربعاً [٧٤]. وأخرج البيهقي في السنن الكبرى بالإسناد عن أبي نضرة: أن رجلاً سأل عمران بن حصين عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) في السفر، فقال: إيت مجلسنا، فقال: إن هذا قد سألتني عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) في السفر فاحفظوها عنى، ما سافر رسول الله (صلى الله عليه وآله)

سفرًا إلا صَلَّى ركعتين حتى يرجع ويقول: يا أهل مكة قوموا فصلُّوا ركعتين، فإنَّا سفر، وغزا الطائف وحين فصلَّى ركعتين، وأتى الجعرانه فاعتمر منها، وحجبت مع أبي بكر (رضى الله عنه) واعتمرت فكان يصلي ركعتين، ومع عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فكان يصلي ركعتين، ومع عثمان فصلَّى ركعتين صدرًا من إمارته، ثم صَلَّى عثمان بمنى أربعاً [٧٥]. بعد هذا كله هل يبقى لفقهاء مجال في أن يخوض في إثبات أن القصر في الصلاة في السفر رخصه أم عزيمة؟ فقد اتضح أن أصل هذا التردد لم ينشأ من الكتاب والسنة، حتى يخوض الفقيه في دلاله الآيات والأحاديث على هذا الاحتمال أم ذاك؟ وأن سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) وعامة المسلمين وخصوص الصحابة والفقهاء إلى أواسط عهد عثمان كانت جارية على القصر كوظيفه لا بدليل للمسافر عنها، وأن عمل عثمان كان هو المنشأ لظهور هذا التردد وهذا البحث، ولذا كان من المنطقي أن لا يدخل هذا البحث نطاق الفقه والاجتهاد، إذ لا اجتهاد مقابل النص، ولا فقه في مقابل السير القطعي للرسول. وكان الأولى بالفقهاء أن ينكروا هذا السلوك من عثمان، ويخرجوا هذا البحث من نطاق الفقه تأسيًا باحتجاج الصحابة على عثمان.

نظرة في أعذار عثمان

ذُكرت أعذار عديده لعمل عثمان، وعمل عائشه التي تبعتها في ذلك، أوردها النووي في شرحه على صحيح مسلم، حيث كتب يقول: «اختلف العلماء في تأويلهما، فالصحيح الذي عليه المحققون أنهما رأيا القصر جائزًا والإتمام جائزًا، فأخذوا بأحد الجائزين وهو الإتمام، وقيل: لأن عثمان إمام المؤمنين وعائشه أمهم، فكأنهما في منازلهما، وأبطله المحققون بأن النبي (صلى الله عليه وآله) كان أولى بذلك منهما، وكذلك أبو بكر وعمر، وقيل: لأن عثمان

تأهل بمكه، وأبطلوه بأن النبي (صلى الله عليه وآله) سافر بأزواجه وقصر وقيل: فعل ذلك من أجل الأعراب الذين حضروا معه لثلاثين يوماً أن فرض الصلاة ركعتان أبداً حضراً وسفراً، وأبطلوه بأن هذا المعنى كان موجوداً في زمن النبي (صلى الله عليه وآله)، بل اشتهر أمر الصلاة في زمن عثمان أكثر مما كان، وقيل: لأن عثمان نوى الإقامة بمكه بعد الحج، وأبطلوه بأن الإقامة بمكه حرام على المهاجر فوق ثلاث، وقيل: كان لعثمان أرض بمنى، وأبطلوه بأن ذلك لا يقتضى الإتمام والإقامة» [٧٦]. هذه خلاصه الأعداء والتأويلات التي تمسك بها عثمان عن عمله، أو التي أنتحلت له، وواضح أن تصدى أعلام السنه لبيان الوجوه والتأويلات التي تصلح لتصحيح عمل الخليفة الثالث يستبطن الإيمان بأن القصر هو الوظيفة الطبيعية لصلاة المسافر بحيث أن الإتمام يحتاج إلى تأويل وتصحيح بوجه شرعى مقبول. ولو كان المسافر مرخصاً بالقصر والإتمام معاً، ومُخَيَّراً بينهما فما معنى هذه المحاولات التي تذكر لتوجيه عمل الخليفة الثالث؟ ولا معنى لقول النووي نفسه بأن: «الصحيح الذى عليه المحققون إنيهما رأيا القصر جائزاً والإتمام جائزاً، فأخذوا بأحد الجائزين وهو الإتمام» فإن هذا الكلام الذى وصفه بأنه كلام المحققين يبقى بلا مستند بعدما اتضح أن سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) والصحابه جرت على القصر فى السفر فمن أين بدا لهما جواز الأمرين حتى اختار أحدهما؟ إن وظيفة الفقه والفقهاء هى استنباط الأحكام من الكتاب والسنه، وحينما تؤدى بنا الشواهد التاريخيه الى القطع بأن سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) كانت على قصر الصلاة فى السفر، وأن الصحابه وعامه المسلمين كانوا على ذلك فى عهد الخليفين الأول والثانى، وأن فى الصحابه من أنكر

على عثمان مخالفته في ذلك. وردّ عليه كل أعذاره، فهذا يعني أنّ المسأله في بُعدها الفقهي أصبحت منتهيه، وحكمها أصبح واضحاً قطعياً، فما معنى أنّ يأتي المحققون _ حسب تعبير النووي _ بعد ذلك ويحاولوا توجيه عمل عثمان؟ فهذه مسأله شخصيه، والفقيه شأنه استنباط الحكم الشرعي لا الدفاع عن الأشخاص، وليتهم اكتفوا بهذا الدفاع، فإنّ الدفاع يكون عن أمر شاذ مخالف للأصول، وغرض المدافعين هو دفع الشذوذ عن ذلك الأمر وارجاعه بنحو ما الى الأصول التي تبقى هي الأساس في عمل المكلفين واستنباط الفقهاء، إلا أنّ الشيء الذي حصل غير هذا، وهو أنهم دافعوا عن عمل الخليفه الثالث لا بقصد الدفاع الشخصى فقط، بل بقصد أن يكون عمله هو الأساس الفقهي في مسأله حكم المسافر في الصلاه، ثم التمسّت له متشابهات الوجوه والأدله، كالأدله الخمسه التي مرّت مناقشتها، ليكون المجموع مذهباً فقهياً في هذه المسأله، وهكذا تحوّل عمل عثمان من مخالفه مشهوده استنكرها الصحابه، الى مذهب فقهي له من يدلّل عليه بوجوه واستدلالات مختلفه كالتى ذكرناها آنفاً، وهذه حاله انحراف واضح عن عمليه الفقه والاجتهاد والاستنباط الشرعي. هذا هو النقد الأساس الذى يواجه الأعذار المذكوره لعمل الخليفه، أما النقد التفصيلى لكل واحد منها، فقد مضى جواب عبدالرحمن بن عوف عن ما ذكره عثمان منها، وأشار النووي نفسه الى ردّها وأبقى لنفسه تأويلاً تعرضنا له، ومن أراد الاستقصاء والتفصيل فى ذلك فعليه بما ذكره الشيخ الأمينى (رحمه الله) فى كتابه الغدير، فقد استقصى ما قيل من الأعذار والتأويلات، وما أُجيب ويُجاب به عنها وبنحو مستند وموثق [٧٧].

خلاصه البحث

والخلاصه أن حكم الصلاه الرباعيه فى السفر هو القصر، طبقاً للقرآن الكريم والسنة النبويه المرويّه فى مصادر

أهل السنّة، فضلاً عن مصادر الإماميه، وأنّ القول بالتخيير من محدثات الخليفة الثالث، وأنّ الأعذار التي قيلت في توجيه عمله موهونه لا مجال للتصديق بها، وأنّ عدداً من الصحابه قد أنكروا عليه ذلك، فعجز عن إجابتهم وكان أقصى جهده أن قال لهم: رأى رأيتة. وهو خير دليل على اعترافه بمخالفته الكتاب والسنّة، وبإحداث ما هو من مصاديق البدعه.

باورقى

[١] بدايه المجتهد/ ابن رشد القرطبي: ١ / ٢٣٥، كتاب الصلاه، الفصل الأول في القصر، ط دار المعرفه.

[٢] تذكره الفقهاء: ٤ / ٣٤٩، صلاه الجماعه، الفصل الثاني في صلاه السفر.

[٣] الفقه على المذاهب الأربعة ومذهب أهل البيت: ١ / ٦٠٨، كتاب الصلاه، باب دليل حكم قصر الصلاه.

[٤] سورة النساء: ١٠١.

[٥] المحلّي / لابن حزم: ٤ / ٢٦٨، صلاه المسافر.

[٦] بدايه المجتهد / القرطبي: ١ / ٢٣٤، كتاب الصلاه، الفصل الأوّل في القصر.

[٧] التفسير الكبير: ١١ / ٢٢.

[٨] مجمع البيان: ٣ / ١٢٧، ط مؤسسه التاريخ الإسلامى.

[٩] تفسير الميزان: ٥ / ٦٣.]

[١٠] البقره: ١٥٨.

[١١] النور: ٦١.

[١٢] البقره: ١٩٨.

[١٣] مجمع البيان: ٣ / ١٢٧، ط مؤسسه التاريخ الإسلامى.

[١٤] الأمّ: ١ / ٢٠٧، كتاب الصلاه باب صلاه المسافر، ط دار الفكر.

[١٥] تفسير الميزان: ٥ / ٦٣.

[١٦] الكشاف: ١ / ٥٥٨.

[١٧] مسند احمد: ٢/١٦٠، ح ٥١٩١، مسند عبدالله بن عمر، ط مؤسسه التاريخ الإسلامى، سنن البيهقى: ٣/١٩٤، كتاب الصلاه،

أبواب صلاة المسافر، باب ٧٦٥، ح ٥٣٨٨.

[١٨] أخرجه النسائي ١ / ٥٨٢، كتاب قصر الصلاة في السفر، ح ١٨٩٢، وتفسير الخازن: ١/٤١٨ ط دار الكتب العلميّه، ونيل الأوطار: ٣/٢٠٤، أبواب صلاة المسافر ح ٦.

[١٩] رواه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد: ٢ / ١٥٦.

[٢٠] مسند أحمد: ٣ / ١١٥، ح ٨٩٤٧، مسند أبو هريره.

[٢١]

أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد: ١٥٥ / ٢.

[٢٢] صحيح البخارى: ٣٥ / ٢، كتاب الصلاه باب التقصير، ط دار الفكر، صحيح مسلم: ١٤٥ / ٢، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر وقصرها، مسند احمد: ٤٠ / ٤، ح ١٢٥٦٣، مسند أنس بن مالك، سنن البيهقي: ٣ / ١٩٥، كتاب الصلاه، أبواب صلاه المسافر، باب ٧٦٦، ح ٥٣٨٩.

[٢٣] أحكام القرآن للجصاص: ٣١٨ / ٢، باب صلاه المسافر.

[٢٤] راجع سنن البيهقي: ٣ / ١٩٤، كتاب الصلاه، باب ٧٦٥، باب رخصه القصر فى كل سفر، ح ٥٣٨٧، أحكام القرآن للجصاص: ٣١٨ / ٢، باب صلاه المسافر. عن عمران فى لفظ آخر: ما سافر رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا صلّى ركعتين إلا المغرب. أخرجه أبو داود واحمد كما فى مجمع الزوائد: ١٥٥ / ٢.

[٢٥] صحيح مسلم: ١٤٣ / ٢، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر وقصرها، مسند احمد: ١ / ٥٨٥، ح ٣٣٢٢، مسند عبدالله بن عباس، سنن ابن ماجه: ١ / ٣٣٩، باب تقصير الصلاه فى السفر، ح ١٠٦٨، سنن النسائي: ١ / ٥٨٥، كتاب قصر الصلاه، ١٨٩٩ و ١٨٩٠، سنن البيهقي: ٣ / ١٩٣، كتاب الصلاه، أبواب صلاه المسافر، باب ٧٦٥، ح ٥٣٨٣، أحكام القرآن للجصاص: ٢ / ٣١٥ و ٣١٩، باب صلاه المسافر، المحلّى لابن حزم: ٤ / ٢٧١، صلاه المسافر فقال: ورويناه أيضاً من طريق حذيفه، وجابر، وزيد بن ثابت، وأبى هريره، وابن عمر كلهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأسانيد فى غايه الصحّح. تفسير القرطبي ٥: ٣٥٢، تفسير ابن جزى ١: ١٥٥، زاد المعاد لابن القيم هامش شرح الزرقانى ٢: ٢٢١، مجمع الزوائد ٢: ١٥٤ من طريق أبى هريره.

[٢٦] مسند أحمد: ١٣٧ / ٢، ح ٥٠٢٣، مسند عبدالله بن عمر، سنن ابن ماجه: ١ / ٣٣٩، باب تقصير الصلاه فى

السفر، ح ١٠٦٥، سنن النسائي: ١/ ٥٨٩، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ترك التطوع في السفر، ح ١٩١٦، أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ٣١٨، باب صلاة السفر، زاد المعاد هامش شرح المواهب للزرقاني: ٢٩/ ٦٢ وصححه.

[٢٧] صحيح مسلم: ٢/ ١٤٣، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر وقصرها، سنن أبي داود: ١/ ١٨٧، سنن ابن ماجه: ١/ ٣٢٩، سنن النسائي: ١/ ٥٨٣، كتاب قصر الصلاة في السفر، ح ١٨٩١، سنن البيهقي: ٣/ ١٩٢، ١٩٣، كتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، باب ٧٦٥، ح ٥٣٧٨ و ٥٣٧٩، أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ٣١٨، باب صلاة السفر، المحلى لابن حزم: ٤/ ٢٦٧ صلاة المسافر.

[٢٨] مسند أحمد: ١/ ٦٢، ح ٢٥٩، مسند عمر بن الخطاب، سنن ابن ماجه: ١/ ٣٣٨، باب تقصير الصلاة في السفر، ح ١٠٦٣، سنن النسائي: ١/ ٥٨٥، كتاب قصر الصلاة في السفر، ح ١٨٩٨، سنن البيهقي: ٣/ ٢٨٢، كتاب الجمعة، باب الجمعة ركعتان، باب ٣١، ح ٥٧١٨، أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ٣٠٩، المحلى لابن حزم: ٤/ ٢٦٥ صلاة المسافر، زاد المعاد هامش شرح المواهب: ٢/ ٢١ فقال: ثابت عن عمر.

[٢٩] راجع صحيح البخاري: ٢/ ٣٦، باب يقصر اذا خرج من موضعه، صحيح مسلم: ٢/ ١٤٢، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر وقصرها، موطأ مالك: ١/ ١٢٤، سنن أبي داود: ١/ ١٨٧، كتاب الأم للشافعي: ١/ ١٥٩، أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ٣١٦، باب صلاة السفر، سنن البيهقي: ٣/ ٢٠٨، كتاب الصلاة أبواب صلاة المسافر، باب ٧٧٢، ح ٥٤٤٣، المحلى: ٤/ ٢٦٥ صلاة المسافر، زاد المعاد: ٢/ ٢١، تفسير القرطبي: ٥/ ٣٥٢، ٣٥٨.

[٣٠] صحيح مسلم: بشرح النووي: ٣/ ١٧٧، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، السنن الكبرى للنسائي: ١/ ٨٦، باب المسح على الخفين،

سنن الترمذى: ١/٤١، باب ما جاء فى الوضوء لكل صلاه.

[٣١] نيل الأوطار: ١/ ٢١٠، كتاب الطهاره، باب فضل الوضوء لكل صلاه، ح ٢.

[٣٢] مسند احمد: ١/ ٥٧٥، ح ٣٢٥٨، مسند ابن عباس، المحلى: ٤/ ٢٧٠.

[٣٣] مجمع الزوائد: ٢/ ١٥٥، وقال: رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح.

[٣٤] مجمع الزوائد للحافظ الهيثمى: ٢/ ١٤٥، وقال أخرجه الطبرانى فى الصغير.

[٣٥] أخرجه أحمد فى المسند: ٣/٦٣٣، ح ١٢٢٠٤، مسند أنس بن مالك، والهيثمى فى المجمع: ٢/١٥٥.

[٣٦] سنن البيهقى: ٣/ ٢٠١، كتاب الصلاه، باب ٧٦٩، ح ٥٤١٧، المحلى لابن حزم: ٤/ ٢٧٠ صلاه المسافر، أحكام القرآن

للجصاص: ٢/ ٣١٨ و ٣١٩، باب صلاه المسافر، مجمع الزوائد: ٢/ ١٥٥، وقال: رجاله رجال الصحيح.

[٣٧] أخرجه أحمد فى المسند: ٢/ ٣٣٠، ح ٦٣٨٨، مسند ابن عمر.

[٣٨] الآثار للقاضى / أبى يوسف: ٣٠، ٧٥.

[٣٩] المحلى: ٤/ ٢٧١ صلاه المسافر.

[٤٠] تفسير القرطبى: ٥/ ٣٥١، وتفسير الخازن: ١/ ٤١٨، فصل فى أحكام تتعلق بالآيه، المسأله الأولى، ط دار الكتب العلميه.

[٤١] الحاوى الكبير/ على بن محمد الماوردى: ٢/ ٣٦٢، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر.

[٤٢] التفسير الكبير: ١١/ ١٨.

[٤٣] المغنى: ٢/ ١٠٨، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر، أدله جواز الاتمام فى السفر.

[٤٤] المغنى لابن قدامه: ٢/ ١٠٨، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر، أدله جواز الإتمام فى السفر، والتفسير الكبير للفخر الرازى:

١١/ ١٩ المسأله الخامسه.

[٤٥] المحلى: ٤/ ٢٦٧ صلاه المسافر.

[٤٦] الوسائل: ٥/ ٤٣٩، كتاب الصلاه، أبواب صلاه المسافر، باب ٢٢، ح ٧.

[٤٧] سنن الدارقطنى: ٢/ ١٨٨، باب قبله الصائم، ح ٣٩ و ٤٠، ط عالم الكتب.

[٤٨] زاد المعاد: ١/ ١٦١.

[٤٩] المصدر السابق.

[٥٠] السيره الحليه: ٣ / ٢٧٧، حجه الوداع

باب ذكر عمره (صلى الله عليه وآله).

[٥١] الحاوى الكبير: ٢ / ٣٦٤، كتاب الصلاه، باب صلاه المسافر، المغنى: ٢ / ١٠٩، باب صلاه المسافر، أدلّه الاتمام فى السفر.

[٥٢] سنن الدارقطنى: ٢ / ١٨٩، باب القبلة للصائم، الأحاديث ٤٣ و ٤٤ و ٤٥.

[٥٣] ابن القيم: زاد المعاد: ١ / ١٥٨.

[٥٤] نيل الأوطار: ٣ / ٢٠٣، أبواب صلاه المسافر، باب اختيار القصر وجواز الاتمام، قصر الصلاه فى السفر، ط دار الكتب العلميه.

[٥٥] المغنى: ٢ / ١٠٩، باب صلاه المسافر، أدلّه الاتمام فى السفر.

[٥٦] صحيح مسلم: ٢/٢٣٥.

[٥٧] التهذيب: ٢/١٣، الاستبصار: ١/٢٢٠.

[٥٨] التهذيب: ١٢/١٤.

[٥٩] الخلاف: ١/٥٦٩.

[٦٠] مجمع البيان: ٣/١٢٧.

[٦١] تذكره الفقهاء: ٤/٣٥٥.

[٦٢] الجواهر: ١٤/٣٢٩.

[٦٣] تاريخ الطبرى: ٣/٣٢٢، حوادث سنه (٢٩ هـ)، الكامل لابن الأثير: ٣/١٠٣، البدايه والنهايه لابن كثير: ٧/ ١٧٣ سنه (٢٩ هـ)

تاريخ ابن خلدون: ٢/٣٨٦.

[٦٤] صحيح مسلم: ٢ / ١٤٥، كتاب الصلاه، قصر الصلاه فى منى، مسند احمد: ٢ / ٣١٩، ح ٦٣١٩، مسند ابن عمر، سنن البيهقى:

٣ / ١٨٠، كتاب الصلاه، باب ٧٥١، باب الإمام المسافر، ح ٥٣٢٧.

[٦٥] المحلى: ٤ / ٢٧٠، صلاه المسافر.

[٦٦] الموطأ: ٢٥٩، كتاب الحج، باب ٦٦، باب الصلاه بمنى، ح ٩١٧.

[٦٧] النسائى: ١ / ٥٨٦، كتاب قصر الصلاه فى السفر، باب ٣ الصلاه بمنى، ح ١٩٠٥.

[٦٨] مسند أحمد بن حنبل: ١/٦٢٥ ح ٣٥٨٢.

[٦٩] صحيح البخارى: ٣٥ / ٢، كتاب الصلاه، أبواب التقصير، صحيح مسلم: ١٤٦ / ٢، كتاب الصلاه، باب قصر الصلاه فى منى، مسند احمد: ١ / ٧٠٠، ٤٠٢٤، مسند ابن مسعود.

[٧٠] سنن أبى داود: ١٩٩ / ٢، كتاب المناسك (الحج)، باب الصلاه بمنى، ح ١٩٦٠، الآثار للقاضى أبى يوسف: ٣٠، كتاب الأم للشافعى: ٢١٤ / ١، باب تطوع المسافر.

[٧١] المحلّى: ٤ / ٢٧٠، صلاه المسافر.

[٧٢] ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد: ٢ / ١٥٧،

باب فيمن أتم الصلاة في السفر، نقلاً عن أحمد والطبراني وقال: رجال أحمد موثقون.

[٧٣] السنن الكبرى للبيهقي: ٣ / ٢٠٥، كتاب الصلاة، باب ٧٧١، باب ترك القصر في السفر، ح ٥٤٣٣.

[٧٤] مسند أحمد: ٢ / ١٣٧، مسند عبدالله بن عمر، ح ٥٠٢١.

[٧٥] السنن الكبرى: ٣ / ٢١٩، باب ٧٧٨، باب المسافر، ح ٥٤٨٤.

[٧٦] صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ١٩٤، كتاب صلاة المسافر وقصرها.

[٧٧] الغدير: ٨ / ١٠٢ _ ١١٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

